



مَصْرَفُ الْبَحْرَيْنِ الْمَرْكَزِيِّ  
Central Bank of Bahrain

---

# التقرير السنوي

٢٠٠٧

## المحتويات

١	١	١
١	أدوات السياسة النقدية	١
٢	الاحتياطي الإلزامي	٢
٢	أسعار الفائدة بين المصارف	٢
٢	إدارة السياسة النقدية	٢
٣	توحيد عمليات التعامل بالعملة المحلية والعملات الأجنبية	٣
٣	الشفافية وتوفير المعلومات	٣
٤	عرض النقد	٤
٥	أسعار الفائدة المحلية	٥
٦	٦	٦
٦	الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي	٦
٧	مصارف قطاع التجزئة	٧
٩	مصارف قطاع الجملة	٩
١١	١١	١١
١١	تعزيز البنية التشريعية والرقابية	١١
١٣	الأنظمة التشريعية	١٣
٢٢	الأنظمة الرقابية	٢٢
٣١	٣١	٣١
٣١	تطوير نظام المدفوعات	٣١
٣٣	نظام تسوية الأوراق المالية	٣٣
٣٣	نظام مقاصة الشيكات	٣٣
٣٤	تطوير تقنية المعلومات	٣٤
٣٥	التراخيص الجديدة	٣٥

- الموافقة على الإصدارات الأوراق المالية..... ٣٦
- إصدار النقد..... ٣٧
- المشاركة في المؤتمرات والندوات والاجتماعات وورش العمل..... ٣٨
- انعكاسات جهود المصرف المركزي في تطور القطاع المالي..... ٤٠
- ٥. الميزانية وحساب الأرباح والخسائر والتوزيع..... ٤١**

## ١. تطورات السياسة النقدية

إبتداءً من الفصل الرابع من عام ٢٠٠٦، قام مصرف البحرين المركزي بمراجعة شاملة للسياسة النقدية من حيث الإطار العام للسياسة والأدوات المستخدمة وأسلوب إدارة هذه السياسة وتوفير المعلومات.

وقد استندت عملية المراجعة والتطوير إلى مبادئ أساسية وهي تشجيع التعامل بين المصارف، وتوافق السياسات والأدوات مع آليات السوق ومبادئ السوق الحرة وزيادة مستوى الشفافية والمعلومات.

وبناء على المراجعة تم تنفيذ برنامج التطوير خلال عام ٢٠٠٧ كالتالي:

### أدوات السياسة النقدية

تم تحديد أدوات التسهيلات القائمة للمصارف وتوفيرها ضمن فترات محددة وعلى المدى القصير. وتشتمل هذه الأدوات على تسهيل الإيداع لمدة يوم واحد وأسبوع وتسهيل الإقراض وإعادة الشراء لمدة يوم واحد.

وقد تم تحديد سعر الفائدة على الإيداع لمدة أسبوع كسعر الفائدة الأساسي لمصرف البحرين المركزي.

تم تنظيم فترة التعامل بالتسهيلات المذكورة بالاتفاق مع مصارف التجزئة. فبالنسبة للإيداع والإقراض وإعادة الشراء لمدة يوم واحد، تمتد هذه الفترة من الساعة الواحدة إلى الثانية والرابع بعد الظهر. أما بالنسبة للإيداع لمدة أسبوع فتكون فترة التعامل من الساعة الواحدة إلى الثانية والرابع بعد الظهر من كل يوم ثلاثاء.

ويأتي تحديد فترة التعامل من أجل تشجيع سوق التعامل بين المصارف.

### الاحتياطي الإلزامي

تم مراجعة نظام الاحتياطي الإلزامي المعمول به، واتخاذ قرار بالإبقاء على هذا النظام والذي يقضى بفرض نسبة على الودائع بالدينار البحريني في الفترة الحالية حسب الأوضاع النقدية والمالية.

### أسعار الفائدة بين المصارف

من أجل تنشيط سوق التعامل بين المصارف ورفع مستوى فاعلية السوق، قام المصرف بالتعاون مع عدد من مصارف التجزئة وشركة رويترز بوضع آلية لاحتساب متوسط أسعار الفائدة بين المصارف من فترة يوم واحد إلى سنة. ويتم نشر وتحديث الأسعار بشكل يومي على صفحة رويترز (BHIBOR).

### إدارة السياسة النقدية

لجنة السياسة النقدية

قام المصرف بتشكيل لجنة داخلية مسئولة عن إدارة السياسة النقدية وتحديد مسؤولياتها، حيث تقوم اللجنة برصد ومتابعة التطورات الاقتصادية والمالية المحلية، وتطورات السيولة النقدية وتحديد أسعار الفائدة على التسهيلات التي يقدمها المصرف.

وتعقد هذه اللجنة منذ تشكيلها اجتماعاتها بشكل أسبوعي وترفع تقاريرها وتوصياتها إلى المحافظ.

### ملتقى سوق النقد

من أجل التواصل والتشاور مع القطاع المصرفي في مجالات السوق النقدي. تم تشكيل ملتقى سوق النقد والذي يضم ممثلين عن مصرف البحرين المركزي وعدد من المصارف العاملة بالمملكة.

ويجتمع الملتقى منذ تأسيسه بصورة فصلية.

### توحيد عمليات التعامل بالعملة المحلية والعملات الأجنبية

سعيًا لزيادة فاعلية تنفيذ السياسة النقدية، قام المصرف بتوحيد عمليات التعامل بالدينار البحريني والدولار الأمريكي ضمن قسم الخزانة بإدارة الاحتياطي.

### الشفافية وتوفير المعلومات

تم تصميم صفحتين خاصتين بالمصرف على نظام رويترز لعرض أسعار الفائدة على التسهيلات القائمة للمصرف حيث يتم تحديثها بشكل يومي في الساعة العاشرة صباحاً، وكذلك لنشر معلومات عن إصدارات المصرف من السندات بأجلها المختلفة والمعطيات والأسعار والعوائد.

وعلى ضوء التطورات الاقتصادية والمالية المحلية والعالمية، قام المصرف باتخاذ عدد من القرارات في مجال السياسة النقدية ومنها تخفيض أسعار الفائدة على الودائع ثلاث مرات خلال شهري نوفمبر وديسمبر ٢٠٠٧، ومرتين خلال شهر يناير ٢٠٠٨، حيث أدى هذا إلى خفض سعر الفائدة على تسهيل الإيداع لمدة أسبوع من ٥% إلى ٣%.

كما قام المصرف خلال شهر يناير ٢٠٠٨ برفع نسبة الاحتياطي الإلزامي من ٥% إلى ٧%.

## عرض النقد

بلغ عرض النقد بمفهومه المتوسط (ن٢) ٥٦٢٢,٠ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٧، مسجلاً بذلك ارتفاعاً بمقدار ١٥٨٦,٨ مليون دينار (٣٩,٣%) عما كان عليه في نهاية عام ٢٠٠٦. ويعزى ذلك إلى ارتفاع ودائع القطاع الخاص الأجل والتوفير بمقدار ١٢٨٨,٣ مليون دينار (٤٦,٩%) والودائع تحت الطلب بمقدار ٢٧٠,٠ مليون دينار (٢٥,٥%). أما عرض النقد بمفهومه الواسع (ن٣) فقد ارتفع بمقدار ١٧٠٣,٩ مليون دينار (٣٤,٨%) ليصل إلى ٦٥٩٦,٥ مليون دينار.

## أسعار الفائدة المحلية

شهدت معدلات أسعار الفائدة انخفاضاً خلال عام ٢٠٠٧، ففي جانب الودائع انخفضت أسعار الفائدة على الودائع الأجل (٣-١٢ شهراً) من ٤,٤٠% في نهاية عام ٢٠٠٦ إلى ٣,٤٧% في نهاية عام ٢٠٠٧، كذلك انخفض أسعار الفائدة على ودائع التوفير خلال نفس الفترة من ٠,٣٧% إلى ٠,٣٦%.

وقد انخفض متوسط سعر الفائدة على قروض قطاع الأعمال من ٧,٩٧% في نهاية عام ٢٠٠٦ إلى ٦,٩١% في نهاية عام ٢٠٠٧. وقد ارتفعت الفائدة على القروض الممنوحة لقطاع الأشخاص من ٨,٨٩% إلى ٩,٢٧% خلال نفس الفترة.



## ٢. التطورات المصرفية

### الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي

ارتفعت الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي (مصارف قطاع التجزئة ومصارف قطاع الجملة) إلى ٢٤٥,٨ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٠٧، مقابل ١٨٧,٣ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٠٦، مسجلة بذلك ارتفاعاً مقداره ٥٨,٥ مليار دولار أي بنسبة ٣١,٢%. وقد بلغ نصيب مصارف قطاع الجملة من إجمالي الميزانية ٧٩,٩%، وبلغت حصة مصارف قطاع التجزئة ٢٠,١%.

### الموجودات

بلغت الموجودات المحلية ٣٧,٥ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٠٧ مقابل ٢٧,٦ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٠٦، أي بارتفاع مقداره ٩,٩ مليار دولار (٣٥,٩%).

بلغت الموجودات الأجنبية ٢٠٨,٣ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٠٧ مقابل ١٥٩,٧ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٠٦، أي بارتفاع مقداره ٤٨,٦ مليار دولار (٣٠,٤%).

ارتفع صافي الموجودات الأجنبية من ٦,٤ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٠٦ إلى ٦,٧ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٠٧، بمقدار ٠,٣ مليار دولار (٤,٧%).

**المطلوبات**

ارتفعت المطلوبات المحلية إلى ٤٤,٢ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٠٧ مقابل ٣٤,٠ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٠٦، بمقدار ١٠,٢ مليار دولار (٣٠,٠%).

ارتفع إجمالي المطلوبات الأجنبية في نهاية عام ٢٠٠٧ بمقدار ٤٨,٣ مليار دولار (٣١,٥%) ليصل إلى ٢٠١,٦ مليار دولار مقابل ١٥٣,٣ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٠٦.

**مصارف قطاع التجزئة**

ارتفعت الميزانية الموحدة لمصارف قطاع التجزئة إلى ١٨٦٠٤,٥ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٧ مقابل ٨٦٧٧,٠ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٦، بمقدار ٩٩٢٧,٥ مليون دينار أو بنسبة ١١٤,٤%. ويعزى هذا الارتفاع الملحوظ إلى تحويل نوع الترخيص لبعض المصارف من مصارف قطاع الجملة إلى مصارف قطاع التجزئة.

**الموجودات**

ارتفع إجمالي الموجودات المحلية بمقدار ٢٥٧٩,٦ مليون دينار (٤٧,٣%) ليصل إلى ٨٠٣٧,٣ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٧. وقد ارتفعت المطالب على القطاع الخاص غير المصرفي بمقدار ١٢١٧,٥ مليون دينار (٣٩,٠%) وعلى مصرف البحرين المركزي بمقدار ٦٩٧,٧ مليون دينار (١٩٧,٣%) وعلى القطاع المصرفي بمقدار ٣٧١,١ مليون

دينار (٣٤,٠%)، كذلك ارتفعت المطالب على القطاع الحكومي (القروض) بمقدار ٨٦,٧ مليون دينار (٥٣,٧%) مقارنة مع نهاية عام ٢٠٠٦.

سجلت الموجودات الأجنبية ارتفاعاً بمقدار ٧٣٤٧,٩ مليون دينار (٢٢٨,٢%) لتصل إلى ١٠٥٦٧,٢ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٧ مقابل ٣٢١٩,٣ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٦. وقد ارتفعت المطالب على القطاع الخاص غير المصرفي بمقدار ٣٩١١,٩ مليون دينار (٢٢٥,١%) وعلى القطاع المصرفي بمقدار ٣٤٣٦,٠ مليون دينار (٢٣٢,٠%).

### القروض والتسهيلات الائتمانية

ارتفع الرصيد القائم للقروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاعات الاقتصادية المقيمة بمقدار ١١٥٢,٧ مليون دينار (٣٨,٠%) ليصل إلى ٤١٨٦,١ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٧ مقابل ٣٠٣٣,٤ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٦.

وقد بلغ نصيب قطاع الأعمال ٥٨,٤% من إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية، بينما بلغ نصيب قطاع الأشخاص وقطاع الحكومة ٣٥,٧% و ٥,٩% على التوالي.

### المطلوبات

ارتفع إجمالي المطلوبات المحلية بمقدار ٣٤٤٧,٥ مليون دينار أي بنسبة ٥١,٦% من ٦٦٨٢,٢ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٦ إلى ١٠١٢٩,٧ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٧. ويعزى ذلك إلى ارتفاع المطلوبات للقطاع الخاص غير المصرفي بمقدار ١٤٦٤,٧ مليون دينار (٣٨,٣%) وللقطاع المصرفي بمقدار ٩٤٥,٤ مليون دينار (٨٨,٢%)، وارتفاع رأس المال والاحتياطي بمقدار ٦٢٧,١ مليون دينار (٧٨,٦%)

والمطلوبات للقطاع الحكومي بمقدار ١٧٩,٦ مليون دينار (٢٣,٣%) ولمصرف البحرين المركزي بمقدار ٦٠,٠ مليون دينار (١٦٠,٠%).

ارتفع إجمالي المطلوبات الأجنبية إلى ٨٤٧٤,٨ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٧ مقابل ١٩٩٤,٨ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٦، أي بمقدار ٦٤٨٠,٠ مليون دينار (٣٢٤,٨%). وقد ارتفعت المطلوبات للقطاع الخاص غير المصرفي بمقدار ٣٠٤٣,٢ مليون دينار (٦٠٩,٥%) وللقطاع المصرفي بمقدار ٣٤٣٦,٨ مليون دينار (٢٢٩,٨%).

### الودائع

بلغ إجمالي ودايع المقيمين ٦١٩٩,٦ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٧ مقابل ٤٤٩٢,٨ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٦، أي بارتفاع مقداره ١٧٠٦,٨ مليون دينار (٣٨,٠%). ويعزى ذلك إلى ارتفاع ودايع القطاع الخاص بمقدار ١٥٤١,٨ مليون دينار (٤١,٢%) وودائع القطاع الحكومي بمقدار ١٦٥,٠ مليون دينار (٢١,٩%).

ارتفعت ودايع المقيمين بالدينار البحريني بمقدار ١١١٨,٨ مليون دينار (٣٩,٨%) لتصل إلى ٣٩٣١,٤ مليون دينار، وبالعملات الأجنبية بمقدار ٥٨٨,٠ مليون دينار (٣٥,٠%) لتصل إلى ٢٢٦٨,٢ مليون دينار. وقد بلغ نصيب الودائع بالدينار البحريني وبالعملات الأجنبية ٦٣,٤% و ٣٦,٦% على التوالي من إجمالي ودايع المقيمين.

### مصارف قطاع الجملة

سجلت الميزانية الموحدة لمصارف قطاع الجملة ارتفاعاً بمقدار ٣٢,٠ مليار دولار أي بنسبة ١٩,٥% لتصل إلى ١٩٦,٣ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٠٧ مقابل ١٦٤,٣ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٠٦.

## الموجودات

ارتفع إجمالي الموجودات المحلية إلى ١٦,٢ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٠٧ مقابل ١٣,١ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٠٦.

ارتفعت الموجودات الأجنبية بمقدار ٢٨,٩ مليار دولار (١٩,١%) لتصل إلى ١٨٠,١ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٠٧. ويرجع ذلك إلى ارتفاع المطالب على القطاع غير المصرفي بمقدار ١٧,١ مليار دولار (٣٩,٩%) وعلى المكاتب الرئيسية والشركات الزميلة بمقدار ٦,٤ مليار دولار (١٣,٥%) وارتفاع قيمة السندات التي بحوزة المصارف بمقدار ٥,٤ مليار دولار (١٤,٦%).

## المطلوبات

ارتفع إجمالي المطلوبات المحلية بمقدار ١,٠ مليار دولار (٦,١%) ليصل إلى ١٧,٣ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٠٧ مقابل ١٦,٣ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٠٦.

ارتفعت المطلوبات الأجنبية لتصل إلى ١٧٩,٠ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٠٧ مقابل ١٤٨,٠ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٠٦، أي بمقدار ٣١,٠ مليار دولار (٢٠,٩%)، وذلك بسبب ارتفاع المطلوبات للمكاتب الرئيسية والشركات الزميلة بمقدار ١٢,٦ مليار دولار (٢٥,٦%) وللقطاع المصرفي بمقدار ١٢,٢ مليار دولار (٢٤,٠%) وللقطاع غير المصرفي بمقدار ٤,٩ مليار دولار (١٥,٢%)، كذلك ارتفعت قيمة السندات التي بحوزة المصارف بمقدار ١,٢ مليار دولار (٣٣,٣%).

### الموجودات/المطلوبات حسب التصنيف الجغرافي وأهم العملات

بلغت حصة دول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء مملكة البحرين) من إجمالي الموجودات ٣٤,٣%، ودول أوروبا الغربية ٣٦,٥%، والدول الأمريكية ١٢,٦%، والدول الآسيوية ٤,٤%، بينما بلغ نصيبها من إجمالي المطلوبات ٣٠,٨% و ٣٨,٥% و ٧,٥% و ٦,١% على التوالي.

أما حسب العملات، فقد بلغ نصيب عملات دول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء الدينار البحريني) من إجمالي الموجودات والمطلوبات ١٢,٩% و ٩,٦% على التوالي، والدولار الأمريكي ٦٦,٦% للموجودات و ٦٩,٦% للمطلوبات. وقد شكل اليورو ١١,٥% من إجمالي الموجودات و ١١,٤% من إجمالي المطلوبات.

## ٣. تطوير الأنظمة التشريعية والرقابية

### تعزيز البنية التشريعية والرقابية

في إطار خطتها لتعزيز مكانة مملكة البحرين كمركز مالي و لرفع المقدره التنافسية لمملكة البحرين، فقد عمل المصرف خلال العامين الماضيين على تعزيز البنية التشريعية والقانونية للقطاع المالي، وتم إصدار قانون العهد المالية في يوليو ٢٠٠٦ وقانون المصرف المركزي والمؤسسات المالية في سبتمبر ٢٠٠٦.

حيث جاء مشروع القانون الأول لتمكين المؤسسات المالية من التوسع في أعمالها من خلال إدارة العهد المالية، ولاستقطاب مؤسسات مالية جديدة متخصصة في هذا المجال من الخارج وتهيئتها لاستدراج كثير من الأموال الإقليمية التي تدار في مراكز مالية بعيدة عن المنطقة.

أما قانون المصرف المركزي فقد هدف إلى تعزيز الصلاحيات المناط بالسلطة الإشرافية والرقابية في المملكة وتمكينها من تطوير القطاع المصرفي والمالي بالمملكة وتعزيز الثقة فيه وتأهيله لمراحل متقدمة من النمو والتطور.

وكما هو واضح، فقد اشتمل القانون على صلاحيات واسعة للمصرف المركزي، لتمكينه من اتخاذ كل ما يراه مناسباً لتسهيل عمله وتهيئة البيئة الملائمة لعمل القطاع المالي وجعل مملكة البحرين بلداً جذاباً للاستثمارات في هذا القطاع.

## الأنظمة التشريعية

تم العمل خلال العامين الماضيين على تطوير عدد من الأنظمة والسياسات الإجرائية والرقابية شملت ما يلي:

### توحيد التراخيص

بعد أن أصدر المصرف المركزي في أبريل ٢٠٠٥ مقترحاً بتوحيد التراخيص الصادرة عنه، قام المصرف بتطبيق هذه السياسة في يناير ٢٠٠٦. كما قام بتطبيق سياسة جديدة في احتساب رسوم التراخيص السنوية في ٧ يناير ٢٠٠٧ بعد أن انتقلت إليه مسئولية تحصيل رسوم التراخيص بعد أن كانت بعض الأنشطة تحصل من قبل وزارة الصناعة والتجارة حيث تتميز طريقة الاحتساب بالعدالة والشفافية أيضاً وتعتمد على نوع الترخيص والنشاط ودرجة المخاطر. وقد بدأ تطبيق هذا النظام على رسوم سنة ٢٠٠٧.

### بازل (٢)

قامت إدارات الرقابة المصرفية وبشكل مكثف منذ عام ٢٠٠٥ لتهيئة المصارف وصياغة التشريعات اللازمة لتطبيق توصيات بازل (٢)، والتي ستدخل حيز التنفيذ في يناير ٢٠٠٨.

وبهذا الصدد فقد تم إصدار المتطلبات الخاصة بالدعامة الأولى والثالثة من بازل (٢) وكذلك تم إصدار استبيان تفصيلي لتقييم أنظمة إدارة المخاطر لدى المصارف والتي على



أساسها سوف يتم تحديد أوجه القصور لدى المصارف وبشكل دقيق وسيتم بعد ذلك تحديد نسبة كفاية رأس المال المطلوبة لكل مصرف على حده.

كما تم عقد ندوة خاصة في عام ٢٠٠٦ حول الدور الجديد ومسئولية المدراء التنفيذيين ومجالس الإدارة بالمصارف فيما يتعلق بتطبيق وتنفيذ متطلبات بازل (٢).

### حوكمة المؤسسات المالية

أصدر المصرف المركزي في منتصف عام ٢٠٠٥ أسس وضوابط خاصة بحوكمة المؤسسات وأنظمة الرقابة الداخلية لتحل محل اللائحة التي صدرت في عامي ١٩٩٨ و١٩٩٩.

### دليل التوجيهات الرقابية

نظراً لصدور قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية في سبتمبر ٢٠٠٦، أنشأ المصرف المركزي لجنة داخلية لتحديد اللوائح والتوجيهات والقرارات والأنظمة الواجب إصدارها وتحديد الإدارة المسؤولة ومتابعة التنفيذ. وقد تم إعداد عدة لوائح وقرارات، صدر منها لائحة تنظيم الخدمات الخاضعة للرقابة وقرار تشكيل لجنة فض المنازعات بين المرخص لهم، ولإزالة البعض الآخر تحت المراجعة القانونية. كما تم مراجعة وتحديث جميع المجلدات والثاني من دليل التوجيهات الرقابية تماشياً مع المتطلبات القانونية الناتجة عن صدور قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية.

قام المصرف المركزي خلال عام ٢٠٠٧ بتحديث اللوائح والتوجيهات التي تنظم عمل الصناديق الاستثمارية، وذلك ضمن المجلد السادس من دليل التوجيهات الرقابية التي تنظم سوق رأس المال، وذلك بعد التشاور مع المؤسسات المصرفية والمالية العاملة في مجال الصناديق الاستثمارية. هذا، وقد تم العمل بهذه اللوائح والتوجيهات اعتباراً من ١ يونيو ٢٠٠٧.

كما تم إدخال بعض التعديلات على المجلد الرابع من دليل التوجيهات الرقابية الخاص بقطاع الشركات الاستثمارية. وتشمل هذه التعديلات تحديث لبعض أجزاء المجلد، كالتعديلات الناتجة عن صدور قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية في سبتمبر ٢٠٠٦، وكذلك إضافة أجزاء جديدة منه، كالجزء الخاص بإدارة المخاطر.

### مكافحة غسل الأموال

أصدر المصرف المركزي لائحة جديدة للمصارف وشركات التأمين تحتوي على ضوابط معدلة بشأن مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب في عام ٢٠٠٥. وقد تم الأخذ بالاعتبار التوصيات الصادرة عن مجموعة العمل المالي. كما تمت إضافة ضوابط جديدة في وقت متأخر من نفس العام تأخذ في الاعتبار بعض التوصيات التي وردت في تقرير لجنة تقييم القطاع المالي (FSAP) التابعة لصندوق النقد الدولي.

وقد قامت لجنة وضع سياسات حظر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتي تضم في عضويتها عدداً من وزارات الدولة والسلطات التنفيذية ذات العلاقة بدور فعال في تعزيز إجراءات حظر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وذلك من خلال اجتماعاتها الربع سنوية ومناقشتها العديد من المواضيع ذات العلاقة لتعزيز ودعم سمعة مملكة البحرين ومكانتها الدولية في هذا الخصوص.

هذا، وقد أصدرت لجنة وضع سياسات حظر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب قرارين بشأن لجننتين فرعيتين تابعتين للجنة وهما:

- إنشاء اللجنة القانونية

- إنشاء لجنة تنفيذ القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة ذات العلاقة بحظر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب .

كما تمكنت إدارة المتابعة بالمصرف من الانتهاء من عدداً من زيارات التفتيش للمصارف والمؤسسات المالية المرخصة والتأكد من قيامها بإتباع اللوائح والقوانين الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة عن المصرف.

كما قام المصرف بعقد عدداً من الندوات تتمثل في التالي:

- عقدت ندوة بالتنسيق مع السفارة الفرنسية حول إجراءات غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الفترة من ٢٨ - ٢٩ مارس ٢٠٠٧، حضرها ممثلين من المصارف والمؤسسات المالية والأجهزة الحكومية الأعضاء في لجنة وضع سياسات حظر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- عقدت ندوتين تعريفيتين لموظفي الالتزام ومكافحة غسل الأموال، حيث عقدت الندوة الأولى للعاملين في المصارف، والثانية للعاملين في شركات الصرافة وشركات التأمين.

### إعداد إطار شامل لوضع خطة احترازية لمواجهة الأزمات المالية

قام مصرف البحرين المركزي في يناير ٢٠٠٧ بتشكيل فريق عمل لإعداد إطار شامل ووضع خطة احترازية في حالات الأزمات المالية في البحرين. وقد تمكن فريق العمل من وضع إطار شامل لتحديد السياسات والإجراءات والعمليات اللازمة لمنع وإدارة واحتواء أي هزة مالية محتملة في المستقبل.

كما قام الإطار بتحديد المصادر المحتملة للصدمات في النظام المالي في مملكة البحرين، واستعرض المؤشرات الرئيسية للأزمات المالية، وحدد أساليب مختلفة لإدارة الأزمات وحلها. كما شمل الإطار تناول كافة المتطلبات التنظيمية والقانونية والتمويلية وذلك لغرض تحديد آلية آمنة ذات فاعلية لمنع الأزمات وإدارتها. وسيشكل الإطار الأساس الذي سيبنى عليه برنامج أكثر تفصيلاً لمنع وإدارة الاضطرابات المالية في مملكة البحرين.

### قانون أحكام السيطرة

أصدر المصرف المركزي ورقة استشارية حول أحكام السيطرة والنسب المسموح بها للسيطرة والملكية في المصارف. وتستند هذه الورقة إلى المادة ٥٢ من قانون رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٦ بإصدار قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية. وتم إصدار الورقة النهائية في نهاية سبتمبر ٢٠٠٧ ويعمل بهذا القانون بدءاً من ١ أكتوبر ٢٠٠٧.

### الورقة الاستشارية بشأن تعامل المصارف التقليدية في الأنشطة المطابقة للشريعة الإسلامية

ضمن جهود مصرف البحرين المركزي لتطوير إرشاداته فيما يتعلق حول السماح للمصارف التقليدية التعامل في الأنشطة المطابقة للشريعة الإسلامية، قام المصرف

بإصدار الورقة النهائية في شهر أغسطس ٢٠٠٧ فيما يخص ذلك والتي أصدرها المصرف كورقة استشارية في أوائل ٢٠٠٧ وذلك بعد جهود مكثفة واجتماعات مطولة مع القطاع المصرفي. هذا وتسمح الإرشادات الجديدة للمصارف التقليدية العمل في الأنشطة المطابقة للشريعة الإسلامية ضمن شروط محددة، حيث بإمكان مصارف الجملة التقليدية العمل في أي نشاط مصرفي إسلامي مع أي عميل شريطة أن يعمل المصرف على توفير موظفين مختصين ومتمرسين في مجال الصيرفة الإسلامية وضرورة إفصاح المصرف عن جميع البيانات الكمية والنوعية فيما يخص العمليات المطابقة للشريعة الإسلامية. أما فيما يتعلق بمصارف التجزئة التقليدية، فبالإضافة إلى الشرطين السابقين، فيجب على المصرف أن يتقيد بشروط إضافية عند التعامل مع الأفراد وهي أن يحرص على تقديم تلك الخدمات من خلال نافذة خاصة أو فروع خاصة كما يراه المصرف مناسباً، وذلك مع ضرورة وجود مجالس رقابة شرعية خاصة للإفتاء في العمليات والمنتجات الإسلامية بالإضافة إلى فصل العمليات المطابقة للشريعة الإسلامية عن التقليدية.

### وضع إطار جديد لترخيص فروع المصارف الخاصة

أصدر مصرف البحرين المركزي إطار خاص في ديسمبر ٢٠٠٧ يتضمن شروط ترخيص لفتح فروع المصارف الخاصة الأجنبية في المملكة وهو أول ترخيص من نوعه في المنطقة. ويهدف هذا الإطار لاستقطاب البنوك الخاصة التي تقدم خدماتها المصرفية الاستثمارية بالإضافة إلى الاستشارات الخاصة للأفراد ذوي الملاءة المالية العالية في المنطقة.

### تأسيس لجان خاصة لفض النزاعات

ضمن جهود مصرف البحرين المركزي لتعزيز البنية التحتية الداعمة لصناعة الخدمات المالية في مملكة البحرين واستناداً على المادة ١٧٦ من بيان مصرف البحرين المركزي الصادر في سبتمبر ٢٠٠٦ قام المصرف المركزي في أغسطس ٢٠٠٧ بتأسيس لجنتين

منفصلتين خاصتين لأغراض الإسراع في فض النزاعات التي تنشأ عن القيام بالأعمال المالية. فقد تم تأسيس لجنة لحل النزاعات تتحصر مهمتها في فض النزاعات التي تنشأ بين المؤسسات المالية (المرخص لها من مصرف البحرين المركزي) ، كما تم إنشاء لجنة أخرى لحل النزاعات التي تنشأ عن أعمال العهد المالية.

### تمويل الاستثمارات العقارية

أصدر المصرف ورقة استشارية إلى القطاع المصرفي في شهر ديسمبر ٢٠٠٧ تشمل تطبيق معايير جديدة حول الاستثمار والتمويل للقطاع العقاري للمصارف وذلك تماشياً مع سياسة المصرف لتعزيز الشفافية ومشاركة المرخص لهم وجميع من لهم علاقة لأخذ آرائهم عند إصدار أو تعديل أي من السياسات الرقابية.

وتتضمن هذه المعايير المقترحة وضع حدود للتركيزات الائتمانية في القطاع العقاري بالنسبة لمجموع القروض الممنوحة لعملاء المصرف والتي يجب أن لا تتجاوز ٢٥% من مجموع محفظة القروض.

ووضع حدود بالنسبة لاستثمارات المصارف في القطاع العقاري بشكل مباشر في العقار أو عن طريق الشركات التي يمتلكونها أو عن طريق الشركات ذات الأغراض الخاصة والذي يجب أن لا يتجاوز ٣٠% من القاعدة الرأسمالية كحد أعلى.

ويمنع المصرف المركزي المصارف من الاستثمار في العقارات بهدف المضاربة.

### جدول قانون الغرامات

يقوم المصرف حالياً بدراسة إعداد لائحة لتطبيق قانون الغرامات لجميع المصارف العاملة في المملكة والشركات الاستشارية وشركات التأمين وغيرها من المؤسسات المالية في حال عدم التزامها أو الإخلال أو التهاون بتوجيهات وقوانين المصرف.

### *الورقة الاستشارية بشأن مذكرات الإصدارات الخاصة - Private Placement Memorandum (PPM)*

استلم المصرف ملاحظات المؤسسات المالية والأطراف ذو العلاقة بالقطاع المصرفي فيما يتعلق بالورقة الاستشارية التي أصدرها في النصف الثاني من عام ٢٠٠٧ والتي تسعى لتعزيز عملية الشفافية ومستوى الإفصاح بالنسبة للمنتجات والتي يتم تسويقها إلى المستثمرين المحترفين فقط وليس للعموم. وعمل المصرف على دراسة جميع الملاحظات المستلمة ومناقشتها مع المؤسسات المالية من خلال اجتماعات مكثفة عقدت لهذا الشأن وذلك تماشياً مع سياسة المصرف في تعزيز الشفافية والتي تسعى لمشاركة المرخص لهم وجميع من لهم علاقة لأخذ آرائهم عند إصدار أو تعديل أي من سياساتها الرقابية. هذا وقد تم استلام الملاحظات النهائية لجمعية البحرين المصرفية بهذا الشأن وهي قيد المراجعة والتحري حالياً. من المتوقع أن يتم إصدار الورقة النهائية خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٨.

### *مقترح حول تنظيم عملية إعلان الأرباح الموزعة ودفعها للمساهمين من قبل المصارف*

تقدم المصرف المركزي بمقترح إلى شركات التدقيق العاملة في المملكة حول تنظيم وتسهيل عملية الإعلان وتوزيع ودفع الإرباح السنوية من قبل المصارف لمساهميهم تمهيداً لإصدار ورقة استشارية بهذا الشأن. وقد تم مناقشة الموضوع مع المسؤولين في شركات التدقيق في سبتمبر ٢٠٠٧ فيما يتعلق بالنواحي الفنية لهذا الشأن ومن المتوقع أن يتم إصدار الورقة النهائية في النصف الأول من العام ٢٠٠٨.

### أحكام السيولة لدى المصارف

قام مصرف البحرين المركزي بتأسيس فريق عمل داخلي لدراسة المتطلبات الخاصة بأحكام السيولة لدى المصارف والتطبيقات الدولية في هذا المجال. ومن المتوقع أن يتم إصدار الورقة الاستشارية الأولى في النصف الأول من ٢٠٠٨ وذلك لاستلام ملاحظات جميع المصارف الموجودة في المملكة ومن ثم إصدار الورقة النهائية.

### مركز المعلومات الائتمانية

بدأ العمل خلال عام ٢٠٠٧ على تطوير المركز من بناء قاعدة معلومات تتعلق بالشركات المتواجدة في مملكة البحرين، وذلك بعد بدأ مركز البحرين للمعلومات الائتمانية بالعمل الفعلي لتوفير المعلومات الائتمانية عن زبائن المصارف من الأفراد.



## الأنظمة الرقابية

في سياق تطوير سياساته وإطاره الرقابي، واصل مصرف البحرين المركزي عملة في مجال التفتيش والمتابعة، والتأكد من تقييد المؤسسات المالية بالتوجيهات والأسس الرقابية، وأعماله الإشرافية الأخرى خلال عامي ٢٠٠٦/٢٠٠٧. وكانت التطورات الرئيسية في أعمال الرقابة المصرفية وفقاً لما يلي:

### إدارة التفتيش

واصلت الإدارة القيام بالزيارات الميدانية الشاملة للمصارف والمؤسسات المالية، وقد أنجزت إدارة التفتيش مخططاً مسبقاً للزيارات الميدانية للمؤسسات المرخص لها من قبل المصرف باستخدام منهجيه CMORTALE.

كما تابعت الإدارة التحضيرات لتنفيذ معايير بازل (٢) ، وقامت بتنفيذ مجموعة من المبادرات الرئيسية التي شملت تعزيز استخدام الاختصاصات في قطاعات محددة، بما في ذلك تلك المتصلة بقطاع التأمين، والذي كانت تشرف عليه من قبل وزارة الصناعة والتجارة. وكذلك تم تعزيز الاختصاصات المصرفية الإسلامية وفقاً لكون المصرف المركزي منظم للقطاع المصرفي الإسلامي.

أما بالنسبة إلى التطورات الرئيسية في أعمال الإدارة فقد قررت الإدارة إنشاء وحدة للتفتيش على الأنظمة الآلية (IT Systems) لدى المصارف والمؤسسات المالية وشركات التأمين. كما تم تحديث دليل إجراءات عمل الإدارة وتحديث (البرنامج المستخدم للتفتيش على المصارف والمؤسسات المالية في المملكة) TEAMMATE لتحسين متابعة ورصد عمليات التفتيش. وقد شكلت الإدارة لجنة هدفها التنسيق والتباحث مع جمعية البحرين المصرفية ووزارة الداخلية لتطوير الأساليب الأمنية لدى المصارف وعلى أجهزة الصراف

الآلي وإدخال الأنظمة المتطورة على بطاقات السحب الآلي والائتمان، (مثل EMV و PCIDSS). وقد تم إجراء تقييم شامل خلال عام ٢٠٠٦ لمهارات وكفاءات موظفي الإدارة وتم وضع برامج تدريبية بناءً على ذلك التقييم لتوفير المهارات والخبرة اللازمة للموظفين في مجال إدارة المخاطر والتمويل الإسلامي وشركات التأمين لتعزيز نهج المصرف بالتركيز على المخاطر فيما يتعلق بأنشطة الإشراف.

### الرقابة المصرفية

وفي سياق تطوير سياساته وإطاره الرقابي، واصل مصرف البحرين المركزي عمله في مجال الرقابة المكتبية والمتابعة والتأكد من تطبيق المؤسسات المصرفية للتوجيهات والتشريعات والأسس الرقابية. ومن أهم تلك الأعمال ما يلي:

- نظراً للنمو المتسارع للقطاع العقاري قام المصرف المركزي بمراقبة تركيزات المصارف على هذا القطاع بشكل دوري. وتم مخاطبة المصارف لأخذ الحيطة والحذر.
- إعداد نموذج للتقارير الدورية (Prudential Information Report for Credit Cards "PIRCC" الخاصة بشركات البطاقات الائتمانية والذي بدأ العمل بتطبيقه ابتداءً من الربع الثاني من عام ٢٠٠٧.
- تطوير وتحديث نظام التقارير الدورية لجميع المصارف المحلية لتكون متماشية مع متطلبات المعيار الجديد لكفاية رأس المال "بازل (٢)" وذلك استعداداً لتطبيق المعيار الجديد في الربع الأول من ٢٠٠٨.

- بدأت عملية مكننة التقارير الدورية الخاصة بفروع المصارف الأجنبية لتسهيل تحليل تلك التقارير إلكترونياً وذلك ابتداءً من الربع الأول من عام ٢٠٠٨.

- تم تحديث دليل إجراءات عمل الرقابة المكتبية على المصارف.

- تم تطوير نموذج للمتابعة ورصد التطور في أوجه القصور والمواضيع والملاحظات المتعلقة على المصارف.

- تم اتخاذ عدد من الإجراءات الهادفة إلى حماية مستهلكي الخدمات المصرفية والمالية ومنها:

- إصدار "ميثاق أفضل الممارسات حول القروض الاستهلاكية والرسوم المصرفية" (Code of Best Practice on Consumer Finance & Charges) وذلك بالتنسيق مع الجمعية المصرفية بالبحرين.

- إعداد النموذج الخاص بنشر الرسوم والعمولات المصرفية التي تتقاضاها مصارف التجزئة من الزبائن على الموقع الإلكتروني لمصرف البحرين المركزي بهدف تعزيز الشفافية وتسهيل عملية المقارنة بالنسبة للزبائن.

كما تمت المشاركة في اجتماعات لجنة الإشراف والرقابة على الجهاز المصرفي بدول مجلس التعاون حيث تم إعداد مجموعة من الأوراق منها ورقة عمل تهدف إلى توحيد وتنسيق الممارسات المصرفية بين دول المجلس. كما تم الاتفاق على المعايير الوطنية المتعلقة بالطريقة القياسية لبازل ٢، كما أن العمل جاري الآن لإعداد المعايير الأخرى لواجب توحيدها أو التنسيق حولها في ظل الإتحاد النقدي المرتقب.

### مراقبة المصارف الإسلامية

تم الانتهاء خلال عام ٢٠٠٧ من صياغة التوجيهات الكفيلة بتطبيق المعايير الجديدة لكفاية رأس المال حسب توصيات بازل (٢) بما يتماشى مع توجهات مجلس الخدمات المالية الإسلامية ولجنة بازل. كما قام المصرف المركزي بزيارات توعوية لعدة دول وبنوك دولية لتتقيفها وزيادة الوعي لديها عن العمل المصرفي الإسلامي ومنهجية عملها وأساليبها ومنجاتها.

وتم تكثيف جهود المصرف المركزي لمتابعة تطبيق المصارف الإسلامية للتوجيهات والتشريعات الرقابية في ظل النمو المتسارع في مجال الصيرفة الإسلامية حيث تم وضع برامج متخصصة لكل مصرف للالتزام بها وسد الثغرات في الأنظمة والسياسات والإجراءات الداخلية وإدارة المخاطر.

استمر المصرف المركزي في دعم المبادرات التي قامت بها السوق المالية الإسلامية الدولية في مجال تطوير منتجات مالية إسلامية كالمشتقات وأدوات إعادة الشراء والمرابحاث لأغراض الخزينة وغيرها. كما ساهم المصرف بالتعاون مع المصارف الإسلامية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لتحديد المعايير المحاسبية المطلوب إصدارها وتطويرها لمواكبة النمو المتسارع في هذا القطاع.

## إدارة الاستقرار المالي

قامت إدارة الاستقرار المالي خلال عام ٢٠٠٧ بإعداد العديد من التقارير التحليلية المتخصصة إضافة إلى النشرات الإحصائية التي تقوم بإعدادها بشكل دوري. هذا ويعتبر تقرير الاستقرار المالي الذي تم استحدثه والذي يتم إعداده بشكل نصف سنوي علامة بارزة ونقله نوعية بالنسبة لطبيعة التقارير التي كانت تعد في السابق. هذا ويقوم التقرير بتقييم أداء المؤسسات المالية وتحديد المخاطر المحتملة والتي قد تؤثر على الاستقرار المالي في المملكة، إضافة إلى اقتراح الخطوات الرقابية الكفيلة للحد من هذه المخاطر. وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم إعداد ٣ تقارير عن الاستقرار المالي وذلك في شهر يناير، يونيو وديسمبر ٢٠٠٧.

إضافة إلى ذلك، قامت الإدارة كذلك بإعداد تقريرين جديدين وهما تقرير ميزان المدفوعات، وتقرير التطورات النقدية والمالية، حيث يركز تقرير ميزان المدفوعات على أهم التطورات في كل من الحساب الجاري والحساب الرأسمالي والمالي خلال العام السابق أما بالنسبة لتقرير التطورات النقدية والمالية فهو يركز على أهم التطورات التي طرأت على السيولة المحلية، الإقراض، أسعار الفائدة، أسعار الصرف، الدين العام المحلي، والأصول الاحتياطية. هذا ويتم إعداد تقرير التطورات النقدية والمالية بشكل فصلي، في حين يتم إعداد تقرير ميزان المدفوعات بشكل سنوي، حيث يتم نشر التقريرين على الصفحة الإلكترونية للمصرف.

قامت الإدارة كذلك في شهر نوفمبر ٢٠٠٧ بإعداد دراسة عن قطاع العقارات، حيث ناقشت الدراسة تأثير زيادة نمو قطاع الإنشاءات والعقارات على الاستقرار المالي في المملكة.

## مراقبة قطاع التأمين

تم تحديث العديد من التشريعات لتتلائم وأفضل السبل الرقابية المقبولة دولياً بالنسبة لقطاع التأمين وهي:

- تحديث المعلومات بشكل فصلي للمجلد الثالث من دليل اللوائح ونظم الإشراف والرقابة (Rulebook) الخاص بشركات التأمين وضبط قواعدها خلال مرحلة التنفيذ حيث تم تحديث متطلبات رأس المال لفروع الشركات الأجنبية واستحداث نظام الرسوم المفروضة على الشركات المرخصة لها من قبل المصرف بالإضافة إلى المتطلبات اللازمة لتعيين الخبير الأكتواري.
- الاستعانة بخبير إكتواري خارجي لدراسة وضع شركات التأمين على الحياة لضمان احتفاظها باحتياطات حسابية كافية لمواجهة التزاماتها تجاه حملة الوثائق ولتقييم مدى سلامة الوثائق وطرق تسويقها.
- إعداد مسودة كتيب إجراءات أعمال المراقبة وذلك لتوجيه موظفي إدارة مراقبة التأمين بما يخص المتطلبات والإجراءات والمتعلقة بأحكام الإشراف والرقابة على شركات التأمين.
- تحديث المجلد الثالث من دليل اللوائح والخاص بنظم الإشراف والرقابة على شركات التأمين ليعكس الأحكام الجديدة التي وردت في قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية رقم ٦٤ الصادر في سبتمبر ٢٠٠٦. وقد شملت تلك التعديلات على سبيل المثال تعديل أسس احتساب الأقساط الغير مكتسبة ليكون احتسابها على أساس تناسبي بدلاً من استخدام نسبة مئوية.

## تطور سوق رأس المال

منذ أن تولى مصرف البحرين المركزي مسئولية الرقابة والإشراف على قطاع سوق رأس المال باعتباره السلطة الرقابية الموحدة على جميع مؤسسات القطاع المالي في عام ٢٠٠٢، عكفت إدارة مراقبة الأسواق المالية في المصرف على تنفيذ خطة استهدفت تطوير الإطار الرقابي والإشرافي على قطاع الأوراق المالية في شقيه سوق الإصدارات الأولية وسوق البحرين للأوراق المالية.

وقد اشتملت خطة التطوير على ثلاثة مجالات هامة المحور الأول يتعلق بتطوير معايير الإدراج والإفصاح والنشر وتسهيل إجراءات إصدار الأوراق المالية سواءً فيما يتعلق بالإصدارات الأولية أو إصدارات الشركات القائمة والمدرجة، والمحور الثاني يتعلق بتطوير إنشاء وتنظيم عمل الوسطاء وشركات الوساطة العاملة في سوق البحرين للأوراق المالية بالإضافة إلى الرقابة على سلامة وعدالة التعاملات في السوق.

وقد استندت الإدارة في مراجعة وتطوير كافة التشريعات والإجراءات المتعلقة بتنظيم عمل مؤسسات سوق رأس المال، إلى تقرير بعثة تقييم الخدمات المالية التابعة لصندوق النقد الدولي (FSAP) بجانب الالتزام بالأهداف والأسس الرقابية والتنظيمية للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية - أيسكو (IOSCO)، وذلك بغرض تعزيز وتفعيل سوق رأس المال في مملكة البحرين.

وخلال العام ٢٠٠٧ استطاعت إدارة مراقبة الأسواق المالية من تحقيق الخطوات الرئيسية التالية :

أ. تطوير التشريعات والأنظمة:

- الاستمرار في صياغة المجلد السادس المتعلق بتشريعات وأنظمة سوق رأس المال والانتهاه من المسودة الأولية لثلاثة فصول من المجلد وهي الفصل الخاص بإصدار وطرح الأوراق المالية، الترخيص والرقابة على سوق الأوراق المالية ومعايير ومتطلبات الاستحواذ والاستملاك لأسهم الشركات المدرجة تمهيداً لإصدارها كأوراق تشاورية للأطراف المعنية بداية العام ٢٠٠٨.
- مراجعة وتحديث تعميم المصرف رقم ODG/407/03 بشأن معايير الإفصاح والنشر بعد التشاور مع الأطراف المعنية، بالشكل الذي يعزز مستويات الشفافية والإفصاح في السوق ويوفر المعلومات والبيانات المتعلقة بأداء الشركات المساهمة المدرجة بصورة أحدث وخلال فترات أقصر مما كانت عليه، وسيتم العمل بالتعديلات ابتداءً من العام ٢٠٠٨.
- مراجعة وتحديث تعميم المصرف رقم ODG/282/04 بشأن دليل تعاملات المطلعين في الشركات المساهمة المدرجة وذلك على ضوء تجربة التطبيق السابقة لهذه المتطلبات وتمكين المطلعين من الالتزام والتقييد بالمعايير المتعلقة بتنفيذ الصفقات الخاصة بهم خلال فترات حظر تعاملات المطلعين بوضوح ويسر أكبر بعد توحيد هذه الفترات لكافة الشركات المدرجة، والتي سيبدأ العمل بها في مطلع العام ٢٠٠٨.
- تطوير إجراءات الرقابة والإشراف على مصدري أوراق الدين والصكوك الإسلامية (SPV's) وتمكين المصرف من تبني آلية واضحة لمتابعة التزام هؤلاء المصدرين من خلال تحديد التقارير الدورية المطلوبة منهم، وذلك عبر إعداد ورقة حول الالتزامات المستمرة المطلوبة منهم. وسيتم إصدار هذه الآلية كورقة استشارية بداية العام القادم ٢٠٠٨.



أما فيما يتعلق بعلاقة المصرف بالمنظمة الدولية لهيئة الأوراق المالية (ايسكو) فقد تم قبول طلب مصرف البحرين المركزي كمثل لمملكة البحرين في هذه المنظمة الدولية من قبل اللجنة المختصة في المنظمة، وذلك للتوقيع على المذكرة المشتركة لتبادل البيانات والمعلومات (IOSCO - MMOU) مع بقية أعضاء المنظمة الدولية، والتي يتوقع إقرارها بشكل نهائي بداية العام ٢٠٠٨، وبذلك يصبح مصرف البحرين المركزي أول سوق في المنطقة العربية يتم قبوله وتأهيله للتوقيع على مثل هذه الاتفاقية الدولية.

#### ب. الأدلة والإجراءات التنظيمية:

- المساهمة في تكييف أوضاع أربع شركات وساطة من الشركات العاملة في سوق البحرين للأوراق المالية بموجب متطلبات وشروط المجلد الرابع المتعلق بالترخيص والإشراف على شركات ومؤسسات الاستثمار.
- الانتهاء من المسودة الداخلية للوائح المرجعية اللازمة لصياغة أدلة التشغيل الخاصة بالوظائف والمهام الأساسية للإدارة تمهيدا للصياغة النهائية لمثل هذه الأدلة خلال العام ٢٠٠٨.

#### ج. التحقيقات والتنفيذ (Investigation and Enforcement):

- خلال عام ٢٠٠٧ تم رصد ١١ صفقة من الصفقات المشكوك في صحة تنفيذها ومطابقتها للقوانين والأنظمة واحتمالات التلاعب في السوق أو إساءة استخدام المعلومات الداخلية في الشركات المساهمة المدرجة، ويجري حالياً استكمال التحقيق في ٩ حالات لتقرير مدى مخالفتها للقوانين والأنظمة في حين تم تحويل حالة واحدة خلال العام ٢٠٠٧، إلى

مجلس التأديب بسوق البحرين للأوراق المالية لتقرير طبيعة المخالفة وفرض العقوبة أو الإجراء المطلوب بشأنها.

علما بأنه لا تزال الإدارة مستمرة في متابعة حالة واحدة تم تحويلها إلى النيابة العامة.

• تم إعداد الدراسة الأولية اللازمة لاختيار وترشيح البرنامج الآلي لمراقبة السوق (Market Surveillance System) والذي من المتوقع أن يتم شراؤه وتشغيله خلال العام ٢٠٠٨.

## ٤. تطورات وأنشطة أخرى لدى مصرف البحرين المركزي

### تطوير نظام المدفوعات

في إطار الجهود المبذولة لتطوير القطاع المالي بمملكة البحرين، ولمواكبة التطورات العالمية في شأن تسوية المدفوعات، فقد تم التوجه نحو تبني نظام المدفوعات الآني (RTGS) المعمول به في معظم المراكز المالية العالمية المتقدمة.

قبل تدشين نظام المدفوعات الآني في النصف الثاني من ٢٠٠٧، كان النظام السائد لتحويلات الأموال بين المصارف يعتمد على إرسال رسائل من المصارف إلى النظام المركزي بمصرف البحرين المركزي لإجراء التحويلات. وكانت التحويلات تتم في نفس الوقت ولكن يعاب على النظام عدم تمكين المصارف من معرفة أرصدها مع المصرف المركزي أولاً بأول.

كما كانت المشاركات في برنامج إصدار السندات والصكوك من قبل المصارف والمؤسسات تتم عن طريق إرسال الرسائل أو البريد الإلكتروني أو الفاكس.

وفي نهاية عام ٢٠٠٥ وقعت المؤسسة عقداً مع شركة (BCSIS) وهي شركة سنغافورية متخصصة في أنظمة المدفوعات يقضي بقيام تلك الشركة بتزويد المصرف بذلك النظام وتشغيله وفقاً لمعايير بنك التسويات الدولية (BIS).

ويشتمل هذا النظام على وضع شبكة اتصال بين مصرف البحرين المركزي والمصارف والمؤسسات المالية حيث تتم المعاملات الخاصة بتحويلات الأموال أو المشاركة في إصدارات السندات والصكوك عن طريق شبكة الاتصال. وعليه فإن بإمكان المصارف والمؤسسات معرفة تسوية المعاملات للتحويلات والسندات أولاً بأول ومعرفة أرصدها لدى المصرف المركزي.

هذا وقد تم البدء في التنفيذ في نهاية الفصل الأول من عام ٢٠٠٦م. وتتضمن مراحل التنفيذ تركيب النظام الأساسي ووضع المواصفات الفنية للبرنامج والمتابعة المستمرة للمصارف للتأكد من جاهزية أنظمتها، والقيام بتدريب العاملين بالإدارات المعنية في كل من المصارف ومصرف البحرين المركزي.

وقد تم تشغيل النظام بتاريخ ١٤ يونيو ٢٠٠٧، وتراوح المعدل اليومي للعمليات ١٠٧٣ عملية تحويل تتراوح إجمالي بمعدل يومي بلغ ٢٤٦,٤ مليون دينار بحريني. حيث بلغت أعلى نسبة للتحويلات المصرفية في ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٧، ٣٠٠١ عملية تحويل بمبلغ ٣٧٤,٧ مليون دينار بحريني.

## نظام تسوية الأوراق المالية

وفي خطوة ريادية أخرى في تطوير أنظمة المدفوعات قام مصرف البحرين المركزي بتدشين نظام تسوية الأوراق المالية والذي يعرف بنظام (SSS) Securities Settlement System والمرتبط بنظام RTGS ويعد نظام تسوية الأوراق المالية من أفضل الآليات المتوافرة في تسوية وربط جميع الإصدارات الحكومية التقليدية والمتمثلة في أدونات الخزانة الإسلامية والمتمثلة بصكوك السلم وصكوك الإجارة القصيرة والطويلة الأجل والتي يتم إصدارها بالدينار البحريني، حيث يتم استلام جميع العطاءات المتعلقة بالإصدارات المذكورة عن طريق هذا النظام الكترونياً مع إمكانية الربط بالدولار الأمريكي حيث يتميز هذا النظام بقبول التسوية بالدولار الأمريكي في حال تطبيقه مستقبلاً بالإضافة إلى تعاملات إعادة الشراء (REPO) والتي تتم الكترونياً مما يسهل التسوية اليومية للمبالغ المتعلقة بجميع المعاملات عن طريق نظام الدفع الآني (RTGS).

وبناء عليه فقد تم دمج كل من نظام التسويات الآني ونظام تسوية الأوراق المالية في مصرف البحرين المركزي مما ساهم في تطوير نظام المدفوعات في مملكة البحرين بصورة كبيرة.

## نظام مقاصة الشيكات

قام مصرف البحرين المركزي بتحديث نظام مقاصة الشيكات الجديد والذي يعتبر وسيلة دفع شائعة الاستخدام في البحرين حيث يتميز هذا النظام بالسرعة والتقنية العالية مما أسهم في تخفيض فترة إتمام عمليات الشيكات، ويأتي هذا التحديث في إطار جهود مصرف البحرين المركزي بتبني أحدث التقنيات المصرفية بما في ذلك نظام المدفوعات.

قامت غرفة المقاصة وخلال عام ٢٠٠٧ بإتمام إجراءات أكثر من ٢,٧ مليون شيك بمبلغ إجمالي ٣,٧ مليار دينار بحريني وبمعدل يومي بلغ ١٠,٣٦٣ شيك بمبلغ ١٤,١ مليون دينار بحريني.

وقد نتجت عن عملية التحديث هذه توفير الوقت حيث تقوم آلة الفرز الجديدة بإتمام أكثر من ٣٠٠ شيك في الدقيقة الواحدة مقارنة بـ ١٠٠ شيك في الدقيقة الواحدة في آلة الفرز القديمة.

### تطوير تقنية المعلومات

قامت إدارة تقنية المعلومات بتدشين البنية التحتية لنظام الدفع الآني (RTGS). وللتأكد من استمرارية عمل هذا النظام للمصارف في حالة الكوارث، تمت تجربته من خلال موقع الخطة الاحترازية بنجاح. كما تم تدريب الموظفين وتهيأتهم على العمل من خلال الموقع نفسه.

وتماشياً مع الخطة الإستراتيجية لنظم المعلومات فإن العمل جار على تحديث أنظمة كل من إدارة الموارد البشرية وإدارة الحسابات وربطهما بأنظمة المصرف. ومن المتوقع تشغيل هذين النظامين في نهاية النصف الأول من عام ٢٠٠٨.

كما تم العمل على تحديث نظام إدارة الاحتياطي، حيث سيربط الإدارة بنظرائها من المؤسسات المالية وبمدراء المحافظ الاستثمارية الخارجية، ومن المتوقع تشغيل هذا النظام في نهاية النصف الأول من عام ٢٠٠٨.

إضافة إلى ذلك فإن العمل جار على تطوير نظام إدارة التراخيص والسياسات حيث سيتيح هذا النظام من توفير المعلومات العامة عن المؤسسات المالية العاملة بالمملكة ، كما

سيسهل عمل تقديم طلبات التراخيص للمؤسسات المالية على شبكة الانترنت، وسيتم ربط هذا النظام بجميع الأنظمة الداخلية للمصرف والتي لها علاقة بتوفر هذه المعلومات لها.

## التراخيص الجديدة

تم الترخيص خلال الثلاثة أعوام ٢٠٠٥/٢٠٠٧ لعدد ١٠٢ مؤسسة مالية جديدة (٣٢ في عام ٢٠٠٥ و ٣٣ في عام ٢٠٠٦ و ٣٧ في عام ٢٠٠٧).

شملت تلك المؤسسات ١٩ مصرفاً (٣ مصارف تجارية و ١٦ مصرف قطاع جملة) و ١٣ مكتب تمثيل لبنوك أجنبية وشركات إدارة الأصول، و ٣٢ مؤسسة تأمينية (١٢ شركة تأمين و ٢٠ شركة خدمات تأمينية)، و ٢ وسطاء في سوق الأوراق المالية، و ١٦ شركة استثمارية، و ٤ شركات تمويل، و ١٦ مؤسسة مالية تقدم خدمات المساندة للقطاع المالي.

يعكس ذلك العدد الكبير من المؤسسات المالية الجديدة التي تم ترخيصها خلال عامي ٢٠٠٥/٢٠٠٧ الثقة المتنامية في مركز البحرين المالي ومقدرتها على استقطاب الاستثمارات الأجنبية مما يعزز من مكانة ومقدرة البحرين التنافسية على صعيد العمل المصرفي والمالي في المنطقة.

كما تم خلال العام ترخيص وتسجيل ٢٧٣ صندوقاً استثمارياً، منها ١٨ صندوقاً استثمارياً مؤسسين محلياً من قبل مؤسسات مالية من البحرين، الكويت، الأردن، لبنان، مصر والإمارات، بالإضافة إلى تسجيل ٢٥٥ صندوقاً مؤسساً بالخارج. هذا، ويبلغ عدد الصناديق الاستثمارية التي تم ترخيصها حتى نهاية ديسمبر ٢٠٠٧ عدد ٢٥ صندوقاً مؤسس في البحرين.

في إطار الجهود الرامية إلى جعل البحرين مركزاً متميزاً للتأمين فقد تم استقطاب عدة شركات دولية لافتتاح مكاتب لها في البحرين وقد كان للمبادرات التي قام بها المصرف المركزي من أجل تطوير التشريعات الخاصة بقطاع التأمين التكافلي الأثر في استقطاب العديد من تلك الشركات لتأسيس شركات تابعة لها تعمل وفق النظام التكافلي منها:

- شركة أليانز للتكافل
- مجموعة هانوفر ري
- شركة هانوفر ري لإعادة التكافل
- شركة تازر

كما تم الترخيص لأول شركة تأمين تابعة خاصة باشرت عملها في المنطقة وهي شركة تبريد.

### الموافقة على الإصدارات الأوراق المالية

أصدرت إدارة مراقبة الأسواق المالية موافقتها أو عدم ممانعتها على إصدار وطرح العديد من طلبات إصدار الأوراق المالية على النحو:

- الموافقة على طرح أسهم شركة السيف العقارية للاكتتاب العام كشركة مساهمة عامة.

- الموافقة على طرح ٦ إصدارات من إصدارات الصكوك الإسلامية.

- الموافقة على طرح ٦ إصدارات لأسهم شركات تحت التأسيس عبر الاكتتاب الخاص.
- الموافقة على ٥ طلبات لزيادة رؤوس أموال بعض الشركات المدرجة عبر ممارسة حق الأفضلية.
- الموافقة على طلبين (٢) لإصدار إيصالات الإيداعات الدولية في سوق لندن للأوراق المالية.

وكتعبير عن حالة الرواج التي يشهدها سوق الأوراق المالية في البحرين فقد بلغت نسبة نمو المؤشر العام لسوق البحرين للأوراق المالية أكثر من ٢٢% منذ بداية هذا العام ٢٠٠٧، في حين ارتفعت القيمة السوقية لجميع الشركات المدرجة إلى أكثر من ١٠ مليار دينار بحريني حتى تاريخه.

### إصدار النقد

قام المصرف بإنهاء جميع الترتيبات اللازمة لتصميم وطباعة الأوراق النقدية الجديدة. وبالإضافة فقد تم إعداد برنامج متكامل للتوعية العامة والذي تضمن مخاطبة الجمهور من خلال مطبوعات تم إعدادها حول الأوراق النقدية الجديدة، ووسائل الإعلام بما في ذلك الصحافة والإذاعة والتلفزيون.



تم اختيار تقنية حديثة لأغراض العمليات النقدية وتشمل العد والفرز والكشف عن التزيف والإتلاف للأوراق النقدية غير الصالحة للتداول، ومن المتوقع تشغيل النظام الجديد خلال الفصل الأول من عام ٢٠٠٨.

### المشاركة في المؤتمرات والندوات والاجتماعات وورش العمل

تمثل المؤتمرات والندوات وورش العمل وغيرها من الفعاليات المشابهة، واحداً من أهم الأنشطة والفعاليات الكفيلة بالتعريف بالقطاع المالي بمملكة البحرين.

وقد عكف مصرف البحرين المركزي على استضافة الكثير من المؤتمرات والندوات وورش العمل، وتقديم الرعاية المناسبة لها، والمساهمة في تنظيمها وإخراجها بالصورة المشرفة التي ترفع من سمعة ومكانة البحرين، وحث مؤسسات القطاع المالي على المساهمة في تلك الفعاليات والعمل على إنجازها.

وقد تميزت البحرين على غيرها بتنظيم عدد من تلك الفعاليات، وبالمواظبة على تنظيم مؤتمرات سنوية متخصصة مثل مؤتمر العمل المصرفي الإسلامي الذي ظل يعقد بالبحرين بصورة متواصلة لمدة أربعة عشرة عاماً الآن، والملتقى السنوي للتأمين، إضافة إلى المؤتمر السنوي لهيئات الرقابة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية والمؤتمرات الأخرى التي تقيمها الجمعية المصرفية بالبحرين، والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية الذي يتخذ من البحرين مقر له، وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وغيرها من المؤسسات المساندة للعمل المصرفي والمالي بمملكة البحرين.

وقد ساهم مصرف بفعاليات الأخرى لقطاع التأمين في العام المنصرم ومنها إقامة مؤتمر التأمين للشرق الأوسط الرابع والذي انعقد في مملكة البحرين في الفترة ٨-٩ مايو ٢٠٠٧ تحت عنوان "الفرص المتنامية في منطقة واعدة". وقام المصرف باستضافة اجتماع

منتدى الهيئات العربية للإشراف والرقابة على أعمال التأمين خلال الفترة من ٤-٥ أبريل ٢٠٠٧ واستضافة أحد الاجتماعات الدورية للجنة الحكومة التابعة للجمعية الدولية لمراقبي التأمين (IAIS) في البحرين في يونيو ٢٠٠٧ والمشاركة في الاجتماعات الدورية للجمعية الدولية لمراقبي التأمين كعضو في لجنة الحكومة.

ولإعطاء تلك المؤتمرات مزيد من الأهمية الدولية، فقد درج مصرف البحرين المركزي على إشراك مؤسسات دولية كبيرة في تنظيم تلك المؤتمرات والفعاليات منها على سبيل المثال صندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية والبنك الإسلامي للتنمية وصندوق النقد العربي وغيرها من المؤسسات المالية الدولية.

إضافة إلى تلك المؤتمرات، فقد بادر مصرف البحرين المركزي، بالاشتراك مع معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية، على استضافة العديد من الندوات المتخصصة في مجالات مصرفية ومالية معينة، وتنظيم ورش عمل فنية تهدف إلى توسعة المعرفة بالتطورات العالمية في مجالات مصرفية ومالية محددة.

وعلى الصعيد الدولي، ولتوسعة المعرفة والإعلام بتطور القطاع المالي في مملكة البحرين، فقد درج المصرف المركزي خلال عامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧ على المشاركة في عدد من ورش العمل وعقد كثير من الاجتماعات مع القائمين على القطاعات المالية بعدد من الدول الغربية ودول شرق آسيا، حيث قام المصرف المركزي باستعراض التطورات التي شهدتها القطاع المصرفي والمالي بمملكة البحرين وإعطاء فرصة للمسؤولين القائمين على المؤسسات المالية بتلك الدول للتعرف على ما تتمتع البحرين به من مزايا وتطور مستمر كمركز مالي دولي هام بمنطقة الشرق الأوسط، وما تضطلع به من دور كبير في تطور العمل المصرفي والمالي، لاسيما على صعيد العمل المصرفي الإسلامي الذي ترغب كثير من الدول الغربية التوسع فيه في السنوات القادمة.

هذا، وقد بلغت المؤتمرات والفعاليات التي شارك فيها المصرف المركزي خلال عام ٢٠٠٦-٢٠٠٧ عدد ٤٣ فعالية في داخل وخارج المملكة.

### انعكاسات جهود المصرف المركزي في تطور القطاع المالي

لقد كان لجهود المصرف المركزي خلال عامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧ دوراً بارزاً في تطور القطاع المصرفي والمالي، وفي التطور الاقتصادي عموماً بالمملكة.

حيث شهد القطاع المصرفي تطوراً ملحوظاً خلال عامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧، بارتفاع إجمالي أصول المؤسسات المصرفية من ١٤٠,٤ مليار دولار في بداية عام ٢٠٠٦ إلى ٢٢٢,٤ مليون دولار في نهاية سبتمبر ٢٠٠٧، أي بزيادة بنسبة ٥٨,٤% خلال تلك الفترة.

وكنتيجة حتمية لتوسع القطاع المصرفي والمالي بالمملكة فقد أصبح يمثل ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني، وأكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة بلغت ٢٥,٥% في نهاية عام ٢٠٠٦.

كما ارتفعت مساهمة القطاع في توفير العمالة بالبحرين حيث وفر القطاع خلال عام ٢٠٠٥ فقط ٦٧٧ حوالي ١٥٠٠ وظيفة جديدة تمثل زيادة بنسبة ١٨% في عدد العاملين في القطاع، ليلعب عددهم الإجمالي ٩٧٥٢ عاملاً بنهاية عام ٢٠٠٦.

وقد ساهم ذلك الوضع الجديد للقطاع المالي في المملكة في رفع التصنيف الائتماني لديون المملكة الخارجية من (A-) إلى درجة (A) وفقاً لتقييم المؤسسة الدولية فيتس ريتينجز والتي وصفت المنظور الاقتصادي لمملكة البحرين بأنه مستقر. كما أكدت مؤسسة ستاندرد أند بورز (S&P) التصنيف العالي لديون المملكة الخارجية بدرجة (A) مع منظور اقتصادي مستقر.

## ٥. الميزانية وحساب الأرباح والخسائر والتوزيع

٣١ ديسمبر ٢٠٠٧

### تقرير مدققي الحسابات إلى رئيس مجلس إدارة مصرف البحرين المركزي الموقر

لقد قمنا بتدقيق الميزانية المرفقة لمصرف البحرين المركزي ("المصرف المركزي") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧، وحساب الأرباح والخسائر والتوزيع للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.

### مسئولية الإدارة عن الميزانية وحساب الأرباح والخسائر والتوزيع

إن إعداد وعرض الميزانية وحساب الأرباح والخسائر والتوزيع بصورة عادلة بموجب المرسوم الملكي رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٦ هو من مسؤولية الإدارة. تتضمن هذه المسؤولية: تصميم وتنفيذ والمحافظة على نظم الرقابة الداخلية المعنية بإعداد وعرض الميزانية وحساب الأرباح والخسائر والتوزيع بصورة عادلة وخالية من أخطاء جوهرية، سواء ناتجة عن تجاوزات أو أخطاء واختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المناسبة وإعداد التقديرات المحاسبية المعقولة في مثل تلك الظروف.

### مسئولية مدققي الحسابات

إن مسئوليتنا هي إبداء رأي حول الميزانية وحساب الأرباح والخسائر والتوزيع استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها. لقد تمت أعمال التدقيق التي قمنا بها وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. تتطلب هذه المعايير منا الإلتزام بالأخلاقيات المهنية ذات العلاقة وأن نقوم بتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن الميزانية وحساب الأرباح والخسائر والتوزيع خالية من أية أخطاء جوهرية.

تتطلب أعمال التدقيق القيام بإجراءات للحصول على أدلة تدقيق مؤيدة للمبالغ والإيضاحات المفصّل عنها في الميزانية وحساب الأرباح والخسائر والتوزيع. إن اختيار الإجراءات المناسبة يعتمد على تقديراتنا المهنية، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في الميزانية وحساب الأرباح والخسائر والتوزيع، سواء ناتجة عن تجاوزات أو أخطاء. وعند تقييم هذه المخاطر نضع في الاعتبار نظم الرقابة الداخلية المعنية بإعداد وعرض الميزانية وحساب الأرباح والخسائر والتوزيع بصورة عادلة لكي يتم تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في مثل تلك الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي مهني حول فعالية نظام الرقابة الداخلية للمصرف المركزي. كما تتضمن أعمال التدقيق تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي أجرتها الإدارة وكذلك تقييم العرض العام للميزانية وحساب الأرباح والخسائر والتوزيع.

وباعتقادنا إن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتمكيننا من إبداء رأي تدقيق.

### الرأي

في رأينا أن الميزانية وحساب الأرباح والخسائر والتوزيع تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، عن المركز المالي للمصرف المركزي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ وعن نتائج أعماله للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للسياسات المحاسبية المبينة في إيضاح رقم ٢ وبموجب المرسوم الملكي رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٦.

إرنست و يونغ

محاسبون قانونيون

١ أبريل ٢٠٠٨

المنامة، مملكة البحرين

## مصرف البحرين المركزي

## الميزانية

٣١ ديسمبر ٢٠٠٧

٢٠٠٦	٢٠٠٧	إيضاحات	
ألف	ألف		
دينار بحريني	دينار بحريني		
			<b>الموجودات</b>
٢,٥٠٠	٢,٥٠٠	٤	ذهب
١,٢٥٢,٩١٨	١,٩٥٧,٨٤٣	٤ و ٣	إحتياطيات أجنبية
٢,٢٥٧	٣,٩٧٧		نقد ومبالغ مستحقة من مصارف محلية
٢١١	٢١١		مبالغ مستحقة من مؤسسات دولية
١,٠٣٧	٢,٣٥٢		معدات
٨,١٤٤	١١,٦١٣	٥	موجودات أخرى
<u>١,٢٦٧,٠٦٧</u>	<u>١,٩٧٨,٤٩٦</u>		

## المطلوبات وأموال رأس المال

## المطلوبات

٢٧٩,٧٢٢	٣٠٧,٦٠٤	٤	النقد الورقي والمعدني المتداول
٣٨٤,٩٥٩	١,٠٦٦,٢٧١		ودائع بالدينار البحريني
١٠٤,٢١٣	٥٦,٥٥٣		مبالغ مستحقة لوزارة المالية
٢٤٢	٣٧٢		مبالغ مستحقة لمصارف مركزية أخرى
١٠,٨٣١	١٠,٥٠٥	٨	مبالغ مستحقة لحكومة مملكة البحرين
٦٨,٩٢٦	٨٥,٤٨١		ودائع أخرى
٦,٣٥٣	٦,٣١٥		مخصص للعمليات المسحوبة
٤,٢٤٣	٥,٤٩١	٦	ذمم دائنة أخرى

٨٥٩,٤٨٩	١,٥٣٨,٥٩٢		
			<b>أموال رأس المال</b>
٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	٧	رأس المال
١٥٣,٢١١	١٦٣,٧١٦	٨	إحتياطي عام
٣٨,٠٠٠	٥٨,٠٠٠	٩	إحتياطي طوارئ
١٦,٣٦٧	١٨,١٨٨	١٠	إحتياطي إعادة التقييم
٤٠٧,٥٧٨	٤٣٩,٩٠٤		
١,٢٦٧,٠٦٧	١,٩٧٨,٤٩٦		

المحافظ

رئيس مجلس الإدارة

**مصرف البحرين المركزي****حساب الأرباح والخسائر والتوزيع****للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧**

٢٠٠٦	٢٠٠٧	
ألف	ألف	إيضاحات
دينار بحريني	دينار بحريني	
٧٤,٩١٦	٩٣,١٠٤	دخل الفوائد
٣٦,٤٤٠	٤٥,٣٩٣	مصروفات الفوائد
٣٨,٤٧٦	٤٧,٧١١	صافي دخل الفوائد
٤,٢٣٤	٤,٦١٩	رسوم التسجيل والترخيص
٣,٣٠٠	٥,٢٨٠	مكسب تحويل عملات ناتجة عن بيع دولارات أمريكية
(٣,٤٦٥)	(١٦٩)	صافي (خسارة) محققة من إستثمارات

(٣,٤٩٨)	(١,٠٣٢)	صافي (خسارة) محققة من تحويل عملات أجنبية
٢٨٢	٣٣٩	أخرى
<u>٣٩,٣٢٩</u>	<u>٥٦,٧٤٨</u>	

## المصروفات

١٠,٧٦٨	١٢,٤٩٢	مصروفات عامة وإدارية
٩٦٨	٩٩٨	رسوم صناديق مدارة واستشارية
٩٣١	٢,٢٤٨	مصروفات إصدار العملة الورقية
<u>١٢,٦٦٧</u>	<u>١٥,٧٣٨</u>	

٢٦,٦٦٢	٤١,٠١٠	ربح السنة
٥,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	٩ محول إلى الإحتياطي الطوارئ
١٠,٨٣١	١٠,٥٠٥	٨ محول إلى الإحتياطي العام
<u>١٠,٨٣١</u>	<u>١٠,٥٠٥</u>	الرصيد المستحق الدفع لحكومة مملكة البحرين
<u><u>١٠,٨٣١</u></u>	<u><u>١٠,٥٠٥</u></u>	

## إيضاحات حول الميزانية وحساب الأرباح والخسائر والتوزيع

٣١ ديسمبر ٢٠٠٧

## ١ الأنشطة

إن مصرف البحرين المركزي ("المصرف المركزي") هو المصرف المركزي لمملكة البحرين ويزاول أعماله بموجب المرسوم الملكي رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٦. أن المصرف المركزي مسئول عن تنظيم عمليات إصدار وتداول نقد مملكة البحرين والصرف الأجنبي والمحافظة



على ثبات قيمة النقد البحريني والعمل على تأمين الاستقرار النقدي والرقابة على وتنظيم الأعمال المصرفية والتأمين وقطاعات سوق رأس المال لكي يحقق أهداف السياسة الاقتصادية لمملكة البحرين، والمساهمة في إيجاد سوق نقدي ومالي متطور. يعمل المصرف المركزي كمثل مالي لحكومة مملكة البحرين، وهو الهيئة المشرفة على القطاع المالي في مملكة البحرين. لا يوجد لدى المصرف المركزي أي فروع أو عمليات خارج المملكة.

إن العنوان المسجل للمصرف المركزي هو صندوق بريد ٢٧، بناية المصرف المركزي، المنطقة الدبلوماسية، مملكة البحرين.

لقد تمت الموافقة على إصدار الميزانية وحساب الأرباح والخسائر والتوزيع للمصرف المركزي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ بناءً على قرار رئيس مجلس الإدارة الموقر وسعادة المحافظ بتاريخ ١ أبريل ٢٠٠٨.

## ٢ السياسات المحاسبية الهامة

تم إعداد الميزانية وحساب الأرباح والخسائر والتوزيع وفقاً للمرسوم الملكي رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٦.

### العرف المحاسبي

أعدت الميزانية وحساب الأرباح والخسائر والتوزيع وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية.

### إحتياطيات أجنبية

تشتمل الإحتياطيات الأجنبية على الودائع بعد حسم الودائع المستلمة وإستثمارات بالعملة الأجنبية. تدرج جميع الإستثمارات والودائع بالتكلفة بعد حسم مخصص الإضمحلال.

بالسنة لمحفظة إستثمارات مصرف البحرين المركزي يتم إطفاء علاوات أو خصومات الشراء على أساس القسط الثابت على مدى عمر الاستثمار المتبقي ويتم إدراجه ضمن صافي دخل الفوائد في حساب الأرباح والخسائر والتوزيع.

يتم إثبات مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية على أساس تاريخ التسوية، أي التاريخ الذي يجب فيه تسوية موجودات المتاجرة التي تم تنفيذها.

### إستهلاك

يتم صرف تكلفة المبنى والإضافات التي أجريت عليه في السنة التي حدثت فيها تلك التكلفة. أما تكلفة الموجودات الثابتة الأخرى كالمعدات فيتم إستهلاكها بأقساط سنوية متساوية على مدى عمرها الإنتاجي المقدر.

### العملات الأجنبية

تسجل المعاملات بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ إجراء المعاملات.

يعاد تحويل الموجودات والمطلوبات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية في تاريخ الميزانية على أساس السعر الرسمي للدينار البحريني مقابل الدولار الأمريكي، وأسعار الإقفال لصرف العملات الأخرى في نهاية السنة.

تدرج عقود الصرف الأجنبي الآجلة بالقيمة العادلة.

وفقاً للمادة ٢٢ (أ) من المرسوم الملكي رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٦، تسجل جميع المكاسب الناتجة من إعادة تقييم موجودات أو مطلوبات المصرف المركزي من الذهب أو العملات الأجنبية كنتيجة لأي تغير في سعر تعادل الدينار البحريني أو سعر صرف موجودات المصرف المركزي لمثل هذه العملات في حساب خاص يلقب "إحتياطي إعادة تقييم".

**الذهب**

يدرج الذهب بسعر التكلفة.

**النقد الورقي والمعدني المتداول**

يدرج النقد الورقي والمعدني المتداول بعد حسم العملات الورقية والمعدنية بالدينار البحريني المحتفظ بها في خزينة المصارف.

**إثبات الإيراد**

يتم إثبات دخل الفوائد على أساس الفترة الزمنية آخذين في الاعتبار أصل المبلغ المستحق وسعر الفائدة المتعلق به. يتم احتساب رسوم التسجيل والترخيص بناءً على السنة التقويمية المتعلقة بها. يتم إثبات مكاسب الإستثمارات عند تحققها.

**مصرفات إصدار العملة**

يتم إثبات هذه المصرفات عند تكبدها.

**٣ إحتياطات أجنبية**

٢٠٠٦	٢٠٠٧
ألف	ألف
دينار بحريني	دينار بحريني
٥٧٧,٦٧٠	٥٩٦,٦١٩
٦٧٥,٢٤٨	١,٣٦١,٢٢٤

تتألف مما يلي:

محافظ السندات

ودائع مصرفية وأرصدة لدى مدراء المحافظ

١,٢٥٢,٩١٨	١,٩٥٧,٨٤٣
=====	=====

جميع السندات يتم تسعيرها في الأسواق النشطة بنسبة ٩٧% من الإستثمارات بدرجة بي بي أو أعلى (٢٠٠٦: ٩٦%). جميع الودائع و ٩٢% من السندات هي بالدولار الأمريكي (٢٠٠٦: ٩٢%). بالنسبة للعملة الأجنبية الأخرى، وخاصة اليورو والجنية الإسترليني يتم تحوطها بالدولار الأمريكي. تتضمن محافظ السندات صافي أرباح غير محققة للسندات المتداولة بالعملة الأجنبية غير الدولار الأمريكي وعقود الصرف الآجلة الخاصة بها بمبلغ ٤,٨١٧ ألف دينار بحريني المستخدمة لتحوط هذه السندات (٢٠٠٦: مكسب بقيمة ٢,٩٩٦ ألف دينار بحريني).

أن القيمة السوقية لمحافظ السندات في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ كانت ٥٩١,٨٤٧ ألف دينار بحريني (٢٠٠٦: ٥٧٥,٦٥٢ ألف دينار بحريني).

#### ٤ الزيادة في الغطاء المصرح للنقد المتداول

٢٠٠٦	٢٠٠٧	
ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	
		الغطاء المصرح:
٢,٥٠٠	٢,٥٠٠	ذهب
١,٢٥٢,٩١٨	١,٩٥٧,٨٤٣	إحتياطيات أجنبية - إيضاح ٣
=====	=====	
١,٢٥٥,٤١٨	١,٩٦٠,٣٤٣	
		عملات متداولة:
(٢٧٩,٧٢٢)	(٣٠٧,٦٠٤)	النقد الورقي والمعدني
=====	=====	
٩٧٥,٦٩٦	١,٦٥٢,٧٣٩	زيادة الغطاء المصرح عن النقد المتداول
=====	=====	

إن القيمة العادلة للذهب كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ كانت ٤٧,٢٣٧ ألف دينار بحريني (٢٠٠٦: ٣٦,١٧٨ ألف دينار بحريني).

## ٥ موجودات أخرى

٢٠٠٦	٢٠٠٧	
ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	
٣,٩٤٥	٦,٤٧٥	فوائد مستحقة القبض
٢,٨٠٢	٣,٣٧٠	قروض الموظفين
١,٣٩٧	١,٧٦٨	أخرى
<u>٨,١٤٤</u>	<u>١١,٦١٣</u>	
=	=	

## ٦ ذمم دائنة أخرى

٢٠٠٦	٢٠٠٧	
ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	
٢,٥٥٥	٢,٧٢٢	فوائد مستحقة الدفع
٢٢٩	١,٠٦٦	مصرفات مستحقة
١,٤٥٩	١,٧٠٣	مبالغ مستحقة الدفع
<u>٤,٢٤٣</u>	<u>٥,٤٩١</u>	


## ٧ رأس المال

٢٠٠٦	٢٠٠٧
ألف	ألف
دينار بحريني	دينار بحريني

٥٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠
٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠

المصرح به

الصادر والمدفوع بالكامل

## ٨ إحتياطي عام

٢٠٠٦	٢٠٠٧
ألف	ألف
دينار بحريني	دينار بحريني
١٤٢,٣٨٠	١٥٣,٢١١
١٠,٨٣١	١٠,٥٠٥
١٥٣,٢١١	١٦٣,٧١٦

الرصيد في بداية السنة

محول من حساب الأرباح والخسائر

الرصيد في نهاية السنة

وفقاً للمادة رقم ١٢ من المرسوم الملكي رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٦، يحافظ المصرف المركزي على الإحتياطي العام الذي يتم التمويل إليه نسبة من أرباحه الصافية على النحو التالي:

- ١٠٠% من صافي ربح المصرف حتى يصل الإحتياطي العام إلى ٢٥% من رأس المال المصرح به للمصرف المركزي؛
  - ٥٠% من صافي الربح حتى يعادل الإحتياطي العام رأس المال المصرح به للمصرف المركزي؛
  - ٢٥% من صافي الربح حتى يصل الإحتياطي العام ضعف مبلغ رأس المال المصرح به للمصرف المركزي،
- يتم تحويل إي صافي ربح بعد التخصيص إلى الحساب العام لمملكة البحرين خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الموافقة على حسابات مصرف البحرين المركزي.

#### ٩ إحتياطي طوارئ

٢٠٠٦	٢٠٠٧	
ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	
٣٣,٠٠٠	٣٨,٠٠٠	الرصيد في بداية السنة
٥,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	محول خلال السنة
٣٨,٠٠٠	٥٨,٠٠٠	الرصيد في نهاية السنة
==	==	
=	=	

وافق مجلس الإدارة على تحويل ٢٠,٠٠٠ ألف دينار بحريني من صافي ربح السنة الى احتياطي الطوارئ. ويتضمن هذا ١٥,٠٠٠ ألف دينار بحريني تم تخصيصها خصيصاً لتمويل شراء مقر جديد للمصرف المركزي.

#### ١٠ إحتياطي إعادة التقييم

٢٠٠٦	٢٠٠٧	
ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	
١١,٦٥٩	١٦,٣٦٧	الرصيد في بداية السنة
٤,٧٠٨	١,٨٢١	التغيرات خلال السنة
<u>١٦,٣٦٧</u>	<u>١٨,١٨٨</u>	الرصيد في نهاية السنة
=	=	

يتعلق إحتياطي إعادة التقييم بالمكاسب غير المحققة من تحويل العملات وفقاً للمادة ٢٢ (أ) من المرسوم الملكي رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٦.